



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد
بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب العربي الفلسطيني الشقيق

في مثل هذا اليوم، الجمعة الواقع في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1947، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181/ لتقسيم فلسطين، هذا القرار المجحف الذي ألحق بالشعب الفلسطيني ظملاً تاريخياً ما تزال تداعياته المؤلمة ماثلة أمام أعين المجتمع الدولي، وهيئاته القانونية الدولية حتى يومنا هذا. وبعد مرور ثلاثين عاماً، عاش خلالها شعبنا الفلسطيني الشقيق، جميع أشكال الظلم والتهجير القسري والمعاناة، وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في محاولة منها لرد الاعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني الصامد، بإعلان هذا اليوم من العام 1977، يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتأكيداً على مركزية قضية فلسطين العربية أرضاً وتاريخاً، ودعمًا وتضامناً مع شعبها العربي بجذوره، والشرعي في نضاله، والأسطوري في صموده، في وجه آلة القتل الإسرائيلية، والمخططات الاستعمارية الإمبريالية المتتالية، الهادفة إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي، وإضفاء الشرعية على كل ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي، لوأد القضية الفلسطينية، وجعلها طي النسيان، فضلاً عن تقويض أية فرصة لإحلال السلام العادل والشامل للصراع العربي-الإسرائيلي،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يدق ناقوس الخطر، محذراً من مغبة تسارع وتيرة المحاولات الأمريكية المحمومة، التي عبرت عنها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بجملة من القرارات الجائرة، التي استهدفت القدس وقضية اللاجئين، وكان آخرها إعلان تشريع الاستيطان، الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام وحشية مستوطنين إسرائيليين، يعيشون فساداً وظلماً في أرض فلسطين المقدسة منذ عام 1948،

وإذ يجدد، إدانته للقرارات الأمريكية اللاأخلاقية التي أصدرتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي تسعى منذ قدومها إلى انتهاك قرارات الشرعية الدولية، ذات الصلة بقضية فلسطين وشعبها، ناهيك عن خروجها الصارخ والفاضح عن الإجماع الدولي، والقانون الدولي، ومقررات مجلس الأمن الدولي، وكل ما ينظم العلاقات الدولية بين الأمم والشعوب،

وإذ يذكّر العالم أجمع، لاسيما إدارة ترامب ومن خلفها رئيس حكومة سلطات الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 لعام 2012، الذي اعترفت بموجبه الأمم المتحدة بفلسطين دولة بصفة مراقب، مما فتح الطريق أمام انضمامها إلى منظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها، والمحكمة الجنائية الدولية، التي يجب أن تكون معنية بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي بلا وازع إنساني بحق الشعب الفلسطيني،



الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس

وإذ يؤكد، مرةً تلو الأخرى أن الخطوات الإسرائيلية والأمريكية، المعادية علناً لحقوق الشعب الفلسطيني، لن تُضعف عزيمة الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي يتسلّح بقرارات الشرعية الدولية لاسترجاع حقوقه المسلوبة، وفي مقدمتها قرار حق العودة والتعويض رقم 194، الذي صدر قبل نحو ستة أشهر من خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 أيار / مايو من عام 1949، على قبول دولة الكيان الإسرائيلي عضواً في الأمم المتحدة، شريطة التزامها بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الهيئة الدولية ومن ضمنها هذا القرار،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، يحتفي باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وحقه الثابت والمشروع في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مطالباً البرلمانات الوطنية، وكل من يؤمن بالقيم والمبادئ الديمقراطية، في جميع أنحاء العالم، حتّى حكوماتهم ودولهم على العمل فعلاً لا قولاً، بعيداً عن الشعارات اللفظية والمهرجانات الاحتفالية، لرفع هذا الظلم التاريخي، عن هذا الشعب الأبي المقاوم، الذي يتطلع للعيش، كباقي شعوب الأرض، بحرية وكرامة واستقلال،

ويناشد، أصحاب الضمير الإنساني الحي، العاملين في مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة، المطالبة بتوفير نظام خاص للحماية الدولية، من جرائم إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني، تماماً كنظام الحماية الذي وفّره الأمم المتحدة لكل من تيمور الشرقية، وكوسوفو والبوسنة والهرسك في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، مشدداً على ضرورة اتخاذ خطوات عملية ولملموسة، لإلزام إسرائيل ومن يدور في فلكها، بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين، والعمل وفق مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني،

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن تضامنه المطلق، مع دولة فلسطين الشقيقة، والتزامه الأخلاقي والوجداني بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإصراره على مواصلة الدعم بكل أشكاله، حتى استعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، والتوصل إلى حل سلمي شامل، يرفع الظلم عن شعبنا الفلسطيني ويولي طموحاته بالعيش بحرية وكرامة واستقلال، مؤكداً أن استقرار المنطقة العربية بأكملها رهن بالتوصل إلى حلّ شامل ودائم لقضية العرب المركزية، قضية فلسطين العروبة.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019